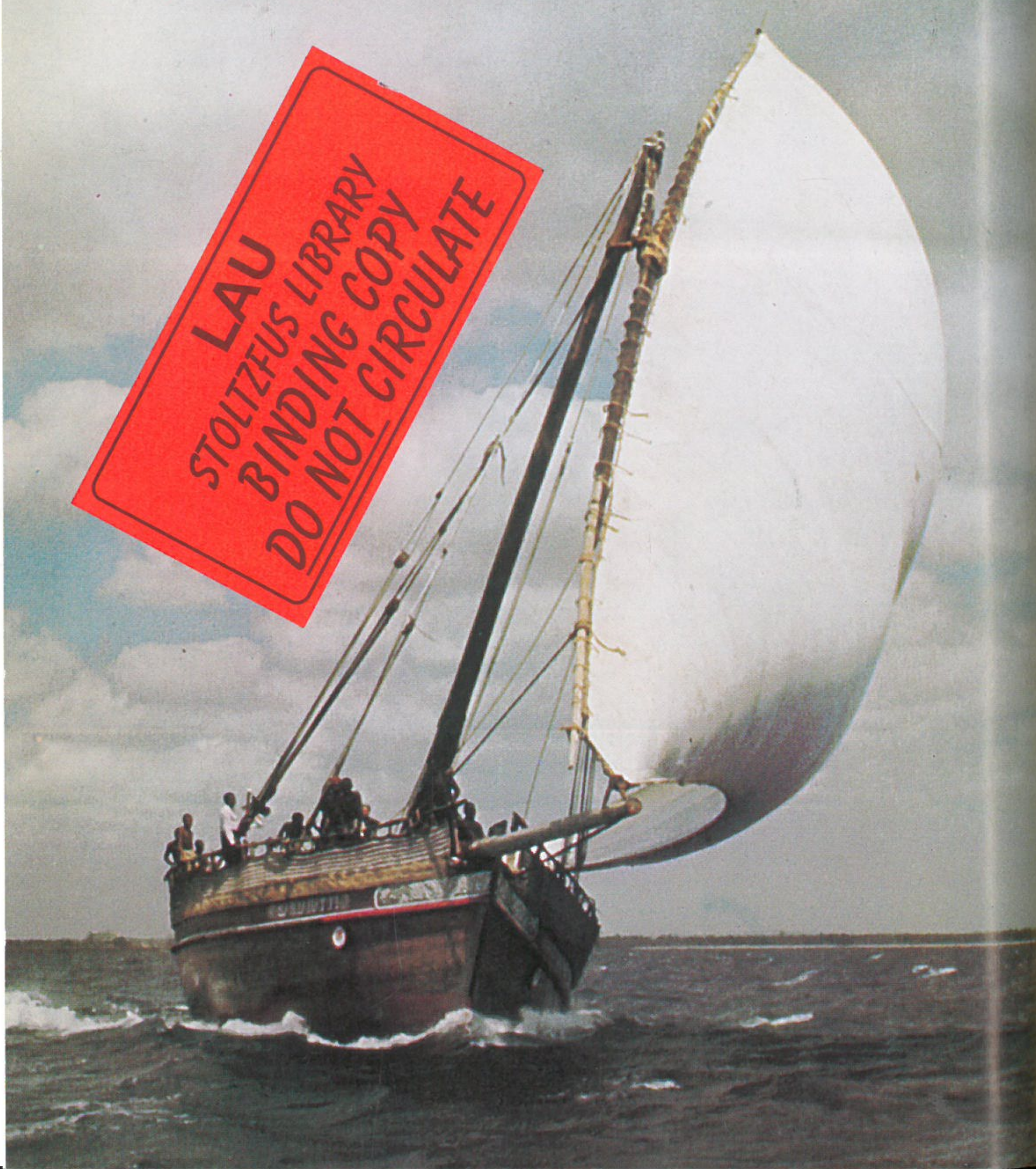


تاريخ العرب والعالم

مجلة مصورة تبحث في التاريخ العربي

السنة السابعة عشرة - العدد ١٦٩ - أيلول/سبتمبر - تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٧ - جمادى الأولى/جمادى الآخرة ١٤١٨هـ



الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزيرة الفراتية في القرن الثالث عشر للميلاد

د. خلف الجراد(*)

مقدمة

إن التاريخ السياسي والثقافي والحضاري لأية منطقة في العالم، ذو علاقة وثقى بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكّان تلك المنطقة، إذ أنّ هذه الأوضاع والعوامل تُشكّل القاعدة التحتيّة ألتي يستند إليها الناس في توجيه أنشطتهم المادية والروحية ويُنشئون على أساسها علاقاتهم مع بعضهم من جهة ومع سكّان المناطق المجاورة من جهة أخرى. فعن طريق معرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة ما بين النصف الثاني من القرن الثاني عشر للميلاد والنصف الأول من القرن الثالث عشر للميلاد، وهو التاريخ الذي عاش فيه أبناء الأثير الجزريّون[1] يمكن أن ندرك أبعاد الصراعات الداخلية في إمارة الجزيرة حينئذ من أجل استغلال الإمكانات الاقتصادية من ناحية، ولضمان السيطرة السياسية ـ الحربية من ناحية أخرى. كما أنّ مثل هذا التحليل التاريخي سيكشف لنا التفسير العلمي ـ الواقعي لظاهرة الفوضى الشديدة، التي كانت موضوع حديث بعض المؤرخين لتلك المرحلة وعلى رأسهم عزّ الدين أبو الحسن علي بن الأثير صاحب «الكامل في التاريخ».

أما سكوت المصادر المتوافرة عن الخوض في تفصيلات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فترات معينة من التاريخ، فإنه ربما يعود إلى المنهج التاريخي، الذي كان سائداً عندئذ، من حيث تركيزه على العناصر والتغيّرات الفوقية، كالقضايا

(*) باحث وكاتب من سورية. دكتوراه في الفلسفة. له عدة أعمال ما بين ترجمة وتاليف، بالإضافة إلى عدد من الدراسات نشرت في الدوريات العربية المختلفة.

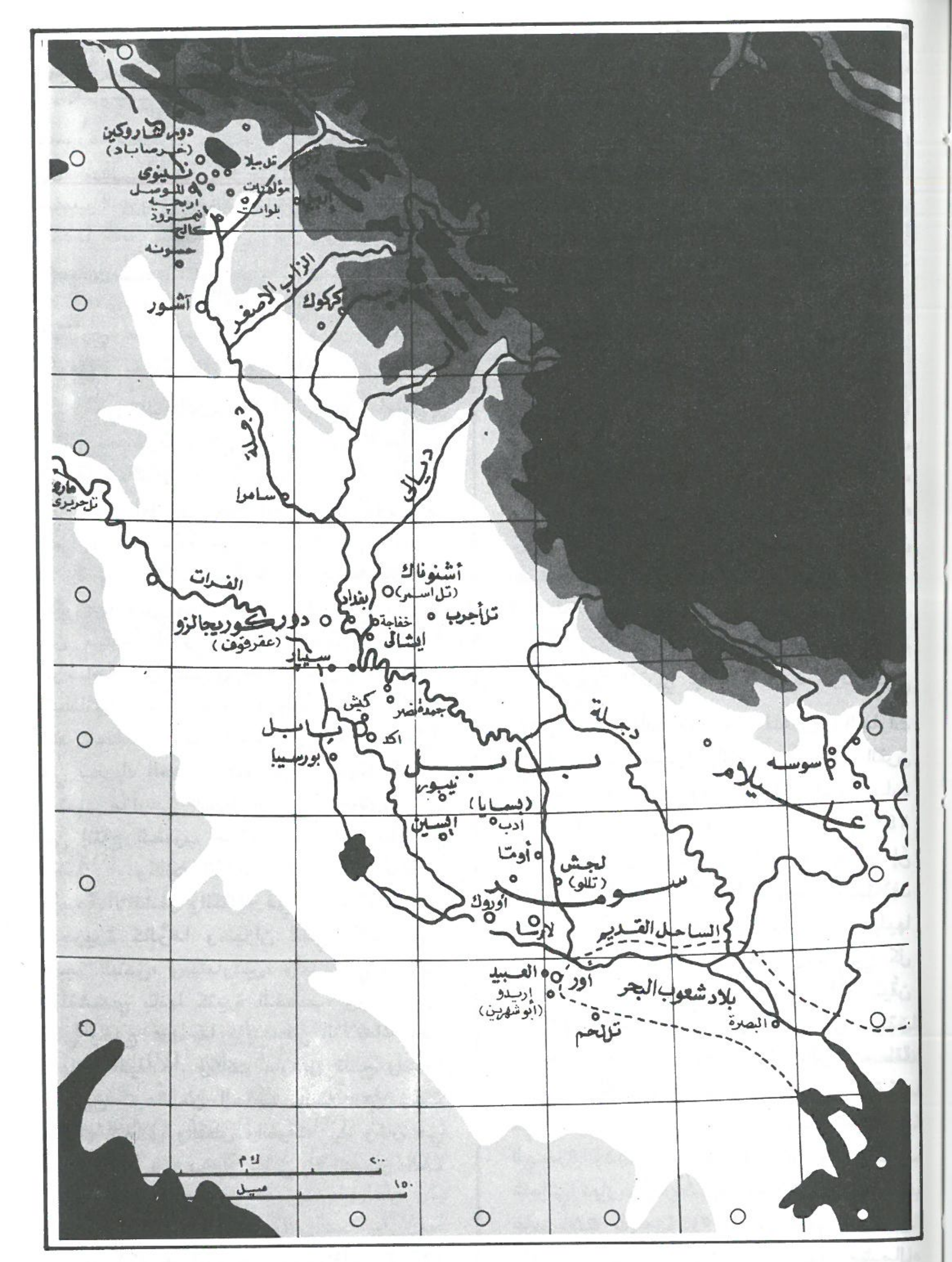
السياسية والإدارية والحربية والدينية، رغم أنّ بعض المؤرخين استعرضوا أشكال النظم الإدارية والتنظيمات الاجتماعية، مع إشارات إلى تأثّر التقدم الاقتصادي والعمراني للمنطقة بالظروف السياسية بسبب اختلاف الحكّام عليها واتّباعهم أساليب مختلفة، حيث كان بعضهم يعمل على الإصلاح بإسقاط الضرائب المجحفة والتوسّع في الإعمار، ومنهم من كان يتبع أساليب البطش والتنكيل وزيادة الضرائب مما اضطر عدد من الاهالي إلى الجلاء[٢].

ولا بدّ من التنويه إلى حقيقة هامة في مجال تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الجزيرة الفراتية في ذلك الحين، وهي أنّ حدوث تحوّل سياسي أو حزبي، والانتقال من عهد إلى آخر، وسقوط أمراء وحلول غيرهم، لا يعني بالضرورة سقوط التكوينات والأنماط الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وبروز أخرى نقيضة لها، إذ أنّ ذلك يعني نسف البُنية الاجتماعية والإدارية، وهو لم يحدث بصورة مباشرة نتيجة للتغيرات الفوقية الدائمة. فالمعروف أنّ التكوينات الاقتصادية والاجتماعية، في خطوطها الأساسية لا تتعرّض لتغيّرات جذرية وبشكل آلي يتبع بالضرورة تلك الانقلابات السياسية المتلاحقة. وهكذا يمكن بالتاكيد بأنّ مجيء بعض الفئات السياسية إلى السلطة (الأراتقة مثلاً في عهد أبناء الأثير) لا يعني قيام مؤسسات ونظم إدارية واقتصادية جديدة تماماً على المنطقة، بل إنّ قسماً منها إنّ لم نقل أكثرها كانت موجودة أساساً، ويكتفي الحكّام بإجراء بعض التعديلات عليها، مع إدخالهم أساليب جديدة مُقتبسة من الدول المجاورة. كما يجب التأكيد هنا على حقيقة أن الجزيرة الفراتية كانت تشكّل جزءاً من العالم الإسلامي وأن المناطق الحضرية التي حكمتها سلالات وأُسرات مُعيّنة، استمرت تُدار عملياً من السكان ذاتهم وبالقوانين ذاتها، التي كانت سارية في الإمارات الإسلامية المختلفة.

الجزيرة الفراتية ـ موقعها وأهم مدنها وإنتاجها في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد:

جاء في «معجم البلدان» للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبيد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (المتوفّى سنة ٦٢٦هـ/١٢٢٨م) أن جزيرة آقور: هي التي بين دجلة والفرات مجاورة الشام تشتمل على ديار مصر وديار بكر، سُمّيت الجزيرة لأنها بين دجلة والفرات.. وهي صحيحة الهواء جيّدة الربيع والنماء واسعة الخيرات، بها مدنٌ جليلة وحصون وقلاع كثيرة، ومن أمّهات مدنها حرّان والرُّها والرقّة ورأس عين ونصيبين وسنجار والخابور وماردين وآمد وميّافارقين والموصل وغير ذلك. وقد فتحها المسلمون بقيادة عياض بن غنم في السنة السابعة عشرة للهجرة، فكانت الجزيرة أسهل البلاد افتتاحاً لأن أهلها رأوا أنهم بين العراق والشام، وكلاهما بيد المسلمين، فأذعنوا بالطاعة فصالحهم (عياض) على الجزية والخراج[٣].

كانت الزراعة تشكّل العمود الفقري لاقتصادات مدن الجزيرة وحواضرها، في حين كانت الثروة الحيوانية ومنتجاتها النمط الأساسي في أريافها وباديتها. وقد بلغت الزراعة درجة كبيرة من الازدهار والأهمية. حيث يقول المقدسي في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم» إنّ الجزيرة كانت مصدراً لحياة أكثر أهل العراق[٤]، وكان خراج بعض مدنها في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري قد بلغ مئات الألوف من الدراهم، فكان خراج أرزن وحدها =



□ خارطة بلاد ما بين النهرين

١,٠٥٦,٠٠٠ درهم وآمد ١,١٥٠,٠٠٠ درهم وميّافارقين ٨٥٦,٠٠٠ درهم وحصن كيفا ٣٥٠,٠٠٠ درهم[٥]. وبلغ خراج المنطقة بصورة عامة ٧,٧٠٠,٠٠٠ درهم[٦]. ويشير ابن حوقل (المتوفّى سنة ٣٦٧هـ) إلى كثرة خصب الجزيرة وسعة جباياتها، وان نصيبين وحدها كانت تتضمّن في أول الإسلام بمائة ألف دينار[٧]. ويقول الفارقي بأنّ ميّافارقين بلغت في العقد الثامن من القرن الخامس الهجري حداً كبيراً من العمران والتقدم الزراعي، بحيث إنها لم تشاهد «أعمر مما كانت في تلك الفترة ولا أغنى من أهلها»[٨]. وكان لميّافارقين في مطلع القرن السادس الهجري مائتان وخمسة وستون قرية وضيعة زراعية[٩]. أمّا ابن جبير فقد وصف ديار بكر (في رحلته إليها في عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م) بكثرة بساتينها وخضارها وأشجارها المنوّعة وكرومها ومروجها، وأنها كانت تسقى سيحاً من مياه الأنهار المجاورة، وذلك برفعها بوساطة دواليب وأرحاء وتوزيعها على البساتين. وكان لهذه الأرحاء بيوت خاصة عند مساقط المياه لاستغلال الطاقة المائية في تحريك العجلات الخشبية[١٠]. إضافة إلى اعتماد مزارعي المنطقة على الأمطار، ليس في إنتاج الحبوب فقط، بل الفواكه والكروم أيضاً[١١]. وكانت الأشجار الطبيعية والمثمرة واسعة الانتشار والكثافة في أنحاء كثيرة من الجزيرة كالرُّها وحيزان التي يكثر فيها شجر البندق، وميّافارقين، وآمد التي وصفها القلقشندي بأنها كثيرة الخصب، ورأس عين التي يخرج عنها ما يزيد على الثلاثمائة عين كلها صافية[١٢]. وكانت ماردين تنتج وحدها سبعين نوعاً من العنب، فضلاً عن وفرة إنتاجها للغلال والقطن والفواكه[١٣]. وكان في نصيبين ما يزيد على الأربعين ألف بستان[١٤].

وقد أجمعت المصادر المختلفة، والرحّالة الذين زاروا الجزيرة الفراتية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد على كثرة بساتينها وقراها العامرة ورساتيقها الزراعية، وتنوّع إنتاجها الزراعي ولا سيما الفواكه والكروم والغلال فالبقول والخضروات[١٥]. وساعد على ازدهارها الزراعي ما كان فيها من ثروة مائية واسعة تتمثّل في شبكة من الأنهار والجداول والعيون، فضلاً عن كثرة الأمطار ووجود سهول كبيرة صالحة لزراعة الحبوب[١٦].

إنّ الشيء الإيجابي الذي لا بدّ من الإشارة إليه هنا، يتمثّل في استغلال الأهلين تلك المزايا بصورة جيدة، حيث مارسوا فعاليات اقتصادية أخرى كرعي الحيوانات وتربيتها والتجارة بمواردها، وصيد الأسماك (النهرية) التي تميزت بجودة أنواعها[١٧]، والاهتمام كذلك بتربية النحل للاستفادة من عسله كمورد نقدي هام[١٨].

استمرت الجزيرة الفراتية مزدهرة الزراعة إلى الغزو التتري والفترة المضطربة التي أعقبته، إذْ بدأت تتعرّض للفتن والغارات والمصادمات المحلية والنهب من مطلع القرن السادس الهجري وصولاً إلى آخر إمارة أرْتُقيّة في ماردين عام ٨١٢ للهجرة (١٤٠٩ للميلاد). ويقول الفارقي (ابن الجزيرة): إنّ التخريب كان يحدث إما نتيجة «لاختلاف الولاة وتغيّر الدول وضعف وعجز من يليها وقلة حُماتها (بحيث إنه) كان يليها في كل قليل واحد وينهب ويصادر ويأخذ لانه يتيقّن أنه ليس بمقيم»[١٩]، وإما بسبب الفتن والغارات التي كان يقوم بها أهالي المنطقة من الرعاة والجماعات غير المستقرّة، كالمذبحة التي حدثت في سنة ٥٧٦ من الهجرة (١١٨٠م) بين الأكراد والتركمان شمالي ديار بكر[٢٠]، والفتنة التي حدثت في عام ٥٨١ للهجرة (١١٨٥م) بين التركمان والأكراد في ديار بكر والموصل وشمال العراق وشمال الشام، حيث قتل فيها من



□ فن سومري: نقش بارز على لوح مثقوب.

الخلق «ما لا يُحصى» ودامت عدة سنين، انقطعت خلالها الطرق ونُهبت الأموال، وكانت ديار بكر المسرح الرئيسي لتلك الفتنة، كما ذكر المؤرّخ الجَزري ابنُ الأثير[٢١]. وفي سنة ٥٩٩هـ/١٢٠٢م تمرّد التركمان في بعض أنحاء ديار بكر وقطعوا الطرق وأكثروا الفساد، فتعذّر سلوك الطريق إلاّ للقادرين على حمل السلاح[٢٢]. وتكرّر ذلك في سنة ٦٢٢هـ/١٢٢٥م على أيدي العرب الرحّل، الذين راحوا يقطعون الطريق وينهبون القرى ويخيفون السبيل[٢٣]. وأفاد ابن الأثير، أنّه بعد عامين من تلك الغارات والفوضى (وتحديداً في رجب من سنة ٦٢٤ للهجرة/ ١٢٢٧م) اجتمع عدد كبير من أكراد ديار بكر وأغاروا على بعض جهات جزيرة ابن عُمَر[٢٤]، فتصدّى لهم أهلها وقتلوا منهم عدداً كبيراً ونهبوا ما معهم[٢٥]. وكان التخريب يحدث أحياناً نتيجة لما تعرّضت له المنطقة

من هجمات الأعداء الأجانب الطامعين في الاستيلاء عليها، كما حصل عام ٦٢٣هـ/ ١٢٢٦م، عندما توجَّهَ الأشرف الأيوبي إلى ماردين فهاجم بَلَدها «وأهلكه تخريباً ونهباً». وقد أدّى هذا إلى دمار أعمال ماردين، التي «كان قد أجحف بها تتابع الغلاء وطول مدته وجلاء أكثر أهلها، فأتتها هذه الحادثة فازدادت خراباً»(٢٦). وكما حدث في عام ٦٢٨هـ/١٢٣٠م عند قيام التتر بمطاردة جلال الدين خوارزم شاه في منطقة ديار بكر، حيث أفسدوا في طريقهم ما قدروا عليه «وعاثوا بالفساد يميناً وشمالاً»(٢٧)، ومن ثم أعادوا الكرَّة في عام ٦٥٠هـ/١٢٥٢م فنهبوا وخرّبوا(٢٨). وفي عام ٦٥٧هـ/١٢٥٨م سار هولاكو بنفسه من بغداد إلى ديار بكر وعاثت قواته في البلاد تخريباً ونهباً وفساداً(٢٩). والواقع أنّ الجزيرة الفراتية تحوّلت بمدنها وقلاعها وحصونها وبساتينها وكرومها إلى مسرح للغارات والتخريب والنهب طيلة الصراع بين التتر والمماليك(٣٠). وقد تفنّن التتر في تخريب أراضيها المزروعة عن طريق ترْك خيولهم تعبث بها أو بإحراقها، من خلال مجموعة أساليب ابتكرها هؤلاء الغزاة لنشر الحرائق في مساحات واسعة وبسرعة كبيرة(٣١).

وقد أجمع المؤرخون والرحّالة والجغرافيون على أن الجزيرة الفراتية تعرّضت لتخريب واسع على يد التتر، مما نتج عنه تحوّل معظم مدنها وأريافها وأراضيها الزراعية الخصبة إلى «خراب مجدب»، أدّى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية زيادات كبيرة. كما يمكن التأكيد بأن المنحنى العام للإنتاج الزراعي في الجزيرة الفراتية اتجه نحو الانخفاض الحاد بمرور الزمن، بدءاً من النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، الذي اصطبغ بالاجتياح التتري المدمِّر. وقد لعب التدهور الاقتصادي دوراً مؤثّراً في توجيه الأحداث السياسية للمنطقة، كما تأثّرت العلاقات الإنتاجية وقوى الإنتاج والمبادلات التجارية تأثراً خطيراً بالأحداث والتحولات السياسية المتتابعة والمُفاجئة وعدم الاستقرار الإداري.

وكانت أرباضُ المدن الكبرى في الجزيرة الفراتية قبل الاجتياح التتري تزدحم بالأسواق والحركة الاقتصادية، كميّافارقين، وآزِرن، وحصن كيفا، وماردين، ودُنيسر، وصور. فوصف ابن جُبير هذه الأسواق بأنها كانت «ممتلئة وأرزاقها واسعة»(٣٢). ومن ذلك ما ذكره ياقوت الحموي، الذي زار دُنيسر في صباه وكانت قرية، ثم زارها بعد ثلاثين عاماً (في سنة ٦٢٣هـ/١٢٢٦م) «وقد صارت مصراً لا نظير لها كُبْراً وكثرة أهل وعِظَم أسواق»(٣٣).

النشاط التجاري في الجزيرة الفراتية

إنّ وقوع عدد من أهم مدن الجزيرة الفراتية كدُنيسَر ونصيبين وغيرهما على الطرق التجارية الرئيسة لشمالي العراق والجزيرة وأرمينية وبلاد فارس والشام كان من العوامل الهامة، التي أدّت إلى انتعاش التجارة في المنطقة المذكورة، ولا سيما في ديار بكر(٣٤). وقد اتّسعت الجهات والأمصار التي كان أبناء الجزيرة الفراتية يتاجرون معها لتشمل الشام والعراق وبلاد الأناضول وأرمينية وفارس (أذربيجان) والمناطق الشمالية المتطرفة القريبة من بحر الخزر(٣٥)، كما بلغت مصر أيضاً(٣٦). إلاّ أنّ النشاطات التجارية للمنطقة، شأنها شأن الزراعة والعمران والري تأثّرت تأثراً خطيراً بما كان يحدث (فيها وفي الأقاليم المجاورة) من فتن واضطرابات وحروب كانت تعرقل حرّية القوافل التجارية في التنقل والأسفار، عدا تعرّضها للنهب والسلب(٣٧). وقد لاقى تُجار الجزيرة



□ فن بابلي قديم: خاتم أسطواني يصور الحاكم «أيدي أيلوم» يتقدم إلى الربة ترافقه ربة أخرى ترفع يديها بالشفاعة له.

الفراتية، خصوصاً في بعض فترات السيطرة المغولية أذىً كبيراً، وتعرّضوا للمطاردة والقتل. فقد ذكر ابن الوردي أنّه حدث في عام ٧١٧هـ غلاءٌ شديد في الجزيرة اضطر عدداً من سكان ماردين إلى مغادرتها والتوجه إلى الشام، لكنّ قوة من التتر لحقت بهم وقتلت معظمهم وكانوا حوالي ستمائة تاجر، وثلاثمائة من العامّة(٣٨).

وعندما ضعفت السيطرة المغولية على المنطقة، وفي الفترات التي تولّى الحُكم فيها أمراء أقوياء، ساد الأمن الطرق التجارية، وتضاءل خطر قاطعي الطرق واللصوص، فنشطت الحركة التجارية وشملت عندئذ المنتجات الزراعية والمواد الخام والمصنوعات المحلية التقليدية. فكانت الجزيرة تستورد التمر والدبس والأرز والسمسم وما لا يُزرع في أراضيها، وأحياناً الحنطة والشعير في مواسم الجفاف والجدب(٣٩). وكان الرعاة من التركمان والأكراد يتنقلون في الربيع بين مناطق الجزيرة الحضرية لبيع أغنامهم، مما يساعد على انخفاض أسعار اللحوم في هذا الموسم(٤٠). كما كانت الجزيرة تستورد بعض المصنوعات من الجهات التي تشتهر بها كصابون حلب(٤١) وغيره، فضلاً عن استيراد الذهب والفضة من الموصل وبلاد فارس لغرض سك النقود وصناعة الحلي، بسبب قلّة هذين المعدنين فيها.

ويُستفاد ممّا ذكره الرحّالة والجغرافيون والمؤرخون، أنّ حركة المبيعات كانت تعتمد أساساً على الأسواق المحلية، ومع ذلك كانت الجزيرة تصدِّر المنتجات الفائضة إلى الخارج، كالثمار، ولا سيّما البندق والفستق واللوز والبلّوط والبطم والعنب والتين والرّمان. كما كانت تصدّر الخمور المشهورة بجودتها والمصنوعة على نطاق واسع بسبب كثرة الكروم في المنطقة، فضلاً عن نبات الزعفران، والعسل، حيث تكثر تربية النحل، وكذلك الكميات الفائضة من الغلال والخضر والبقول(٤٢). وممّا يلفت الانتباه ذكْر المؤرخين والجغرافيين أن الجزيرة كانت تصدّر آنذاك ما يفيض عن حاجتها الصناعية من القطن، الذي كان يُنتَج بكمّيات كبيرة(٤٣). ومن صادراتها كذلك المحلب الذي تتطيّب به الأعراب(٤٤)، وماء الورد الذي يصنع محلياً، والمتّصف بالجودة والشهرة لدى بائعي

العطور والطيب[٤٥]. وكانت الجزيرة تصدّر عدداً من منتجاتها القائمة على صناعات الصوف والوبر والشَّعر، وعلى رأسها المنسوجات كالأُزُر والأبراد والنصافي والفراء والبطانيات، والثياب المنسوبة إلى ماردين والمصنوعة من شعر الماعز[٤٦]. واشتهرت المنطقة أيضاً بتصدير القطيفة والطيالسة الصوفية والثياب الموشّاة والمناديل وشراشف الفرش والكلل وثياب الكتان والصوف والبُسط، التي تُصدّر إلى بغداد والشام وسائر البلدان[٤٧]. كما كانت الجزيرة الفراتية تصدّر بعض المواد المعدنية الخام المتوفرة فيها كالنُحاس[٤٨]، والحديد الذي كان يكثر في بعض مناطقها مثل «حاني»[٤٩]، لغرض استخدامه في صناعة بعض الأواني والمحاريث في الجهات المستوردة له. وكانت تصدّر جواهر الزجاج الذي يكثر في جبل ماردين[٥٠]، ويصفه ابن حوقل بأنه زجاج جيد «وأنه كان يُحمَل من ماردين إلى سائر بلدان الجزيرة والعراق وبلاد الروم، فيُفضَّل على ما سواه بجوهريّة فيه»[٥١]، كما كان الطلب الخارجي شديداً على الحجارة السوداء (الغرانيت) المتوافرة في آمد، بغية استخدامها للأرحية وطحن الحبوب والبناء، حيث يصفها ابن حوقل بأنها «ليس لها في الأرض نظير، ومنها ما يساوي الحجر للطحن به في العراق خمسين ديناراً»[٥٢]. ومن المرجّح أنّ الجزيرة كانت تصدّر أيضاً الفحم والخشب لتوافرهما في مناطقها[٥٣].

الحياة الاجتماعية في الجزيرة الفراتية (في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد)

إذا ما انتقلنا إلى الحديث عن الحياة الاجتماعية في الجزيرة الفراتية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد، فإنّ أول ما نلاحظه هو التنوّع في الأقوام والديانات والمذاهب، التي سادت هناك، وأهم الشعوب والجماعات يتمثّل في العنصر العربي القديم كالآشوريين والآراميين (السريان) والعرب المستعربة، إلى جانب الأكراد والتركمان والأرمن[٥٤]. ويعود وجود هذه الشعوب والأقوام إلى الظروف الاقتصادية والتاريخية والمناخية والثقافية ـ الدينية للجزيرة، التي تشكّل الجزء الشمالي من بلاد ما بين النهرين ذات الحضارات العربية الشهيرة من اكادية وبابلية وآشورية وآرامية ـ سريانيّة وإسلامية. وقد استقرّ في ربوعها قبل الإسلام بقرون عديدة مجموعة قبائل عربية كبرى كقبيلة بكر، التي تُنسَب إليها ديار بكر، وهي «بلاد كبيرة واسعة تُنسَب إلى بكر بن وائل بن قاسط بن هنْب... بن نزار بن معدّ بن عدنان، وحَدُّها ما غرَّبَ من دجلة إلى بلاد الجبل المطل على نصيبين إلى دجلة، ومنه حصن كيفا وآمد وميّافارقين، وقد يتجاوز دجلة إلى سِعِرْت وحيزان وحِنِي وما تخلّل ذلك من البلاد...»[٥٥]، وقبيلة ربيعة التي تُنسَب إليها ديار ربيعة الواقعة «بين الموصل إلى رأس عين نحو بقعاء الموصل ونصيبين ورأس عين ودُنيسَر والخابور جميعه وما بين ذلك من المدن والقرى»[٥٦]. وأمّا ديار مُضَر «فهي ما كان في السهل بقرب من شرقي الفرات نحو حرّان والرقّة وشمشاط وسَروج وتل مَوزن»[٥٧].

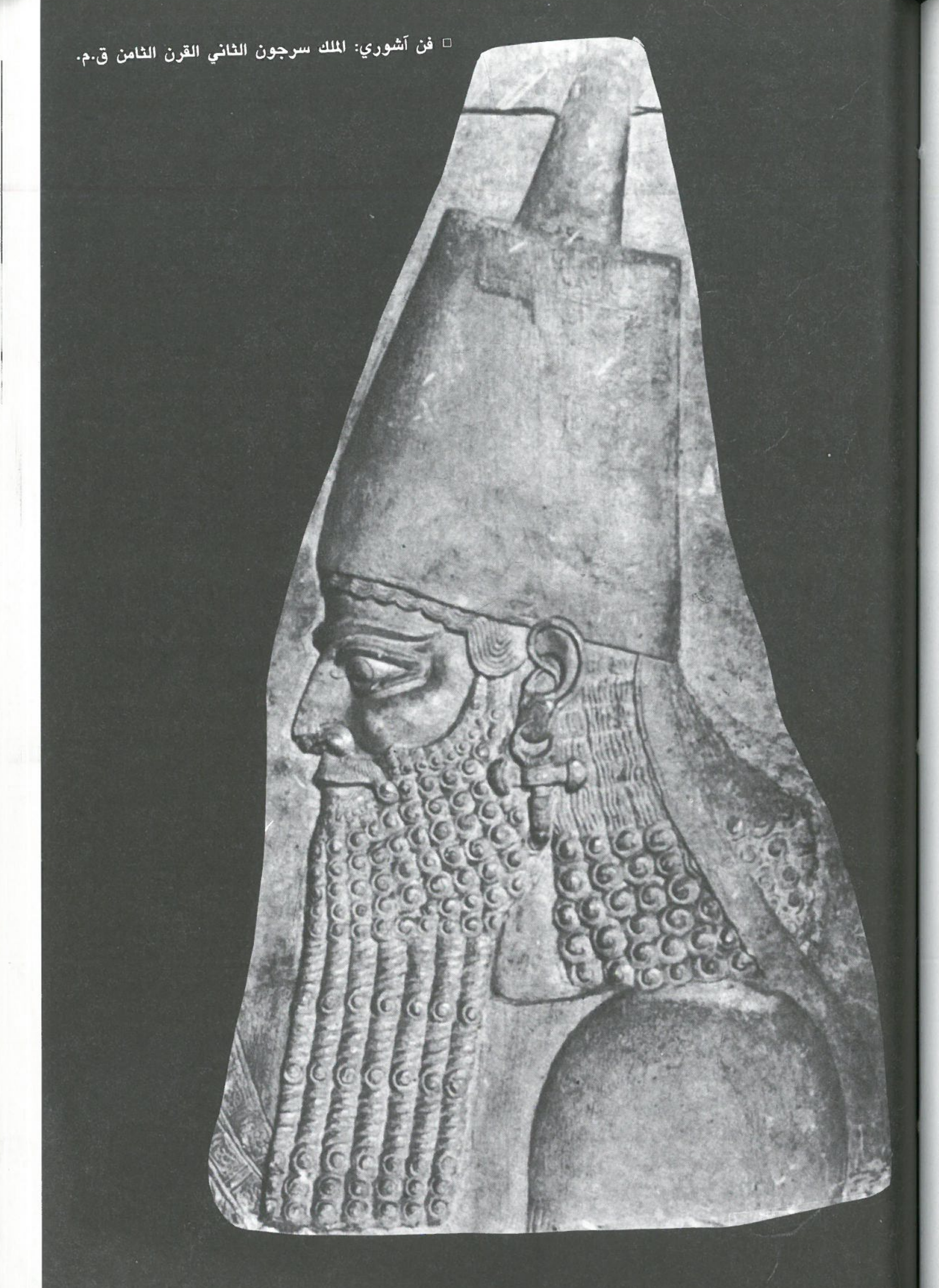
وقد أكّد المؤرخون أن القبائل العربية انتشرت في الجزيرة الفراتية منذ الألف الأول قبل الميلاد، واستمرّ بعضها بدوياً يعيش على الرعي وتربية الماشية، بينما استقرّ البعض الآخر في القرى وخاصة تنّوخ وربيعة. ومما يجدر الانتباه إليه استمرار تدفّق المجموعات القبلية العربية إلى الجزيرة الفراتية بعد الفتح الإسلامي، إذ أنّه ما إن

جاء القرن الأول للهجرة حتى كانت أراضي المنطقة قد تعربت بصورة واسعة، حيث كانت مجموعات قبلية ضخمة مثل إياد وتغلب وتميم وبكر، واليمن (خولان، وهمدان، والأزد) قد استقرت في هذه البلاد. وجاءت قبائل أخرى إلى سنجار ورأس العين، كما جاءت مجموعات من قيس إلى الجزيرة وكذلك من أسد. وتوالت الهجرة إلى الجزيرة الفراتية وأدت إلى توسيع نطاق ديار مُضَر وديار ربيعة[٥٨]. فمثلاً إلى قبيلة بكر بن وائل ينتمي بنو شيبان الذين سكنوا الجزيرة ومن أشهرهم أبناء الأثير، والفارس الثائر الوليد بن طريف بن الصلت التغلبي الشيباني، الذي كان راس الشراة في زمنه وخرج بالجزيرة في سنة ١٧٧ للهجرة، في خلافة هارون الرشيد، حاشداً خلفه جموعاً كثيرة. وكان يتنقّل بين نصيبين والخابور وتلك النواحي، فأخذ أرمينيّة، وحصر خلاط، وسار إلى أذربيجان ثم إلى أرض السواد، وعَبر إلى غرب دجلة مسيطراً في بلاد الجزيرة بدعم قوي من مجموعات مقاتلة تنتمي لقبيلة بني شيبان. وهو الذي تقول أخته «الفارعة» في رثائه، قصيدة شهيرة:

«أيا شجر الخابور ما لكَ مورقاً
كأنّك لم تجزع على ابن طريف»[٥٩]

ومع أن الجزيرة الفراتية شكّلت في فترات متلاحقة حاضنةً بشرية لهجرات تدفّقت من أواسط آسيا وغربها وشرقها تحت ضغط ظروف متشابكة وعديدة لا مجال هنا للتوقف عندها، إلاّ أن الشعوب والأقوام والجماعات غير العربية التي وفدت إليها في فترات تاريخية مختلفة، لم تشكّل في أي وقت من الأوقات أغلبية إثنية أو ثقافية أو حضارية في الجهات التي استوطنت فيها. ومن جهة أخرى، كان تدفّق هذه الأقوام على المنطقة عاملاً كبيراً للاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والعمراني والاقتصادي، وهو ما ركّز عليه جمعٌ من المؤرخين المنصفين[٦٠]. ولمّا كانت الجزيرة الفراتية تتاخم في جهاتها الشمالية والشرقية مناطق صراع عرقي وديني واسع، فقد فتح هذا العامل الجغرافي المجالَ أمام شعوب وأقوام وأعراق وطوائف للتدفق إليها، وازدياد مضطرد لنسبة السكان غير العرب مع مرور الزمن[٦١]. وقد تُوِّج نفوذ بعض هذه الأقوام بقيام إمارات سياسية في مناطق محدودة لأسرات أو جماعات أو قبائل غير عربية، التي أتاحت من خلال نفوذها السياسي والإداري والاقتصادي الفرصة للعناصر غير العربية لترسيخ أركانها وتوطيد وجودها في شتّى المناحي السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية. إضافة إلى تأثّر المنطقة بالمصادمات والصراعات العرقية والدينية بين الأقوام والجماعات القادمة إليها. فقد أدّى ـ مثلاً ـ وجود التركمان والأكراد في منطقة واحدة إلى عدد من الحروب والصدامات بين الطرفين، كتلك التي حدثت في عام ٥٧٦هـ/١١٨٠م، حيث اقتتل الكرد والتركمان في الجهات الشمالية من الجزيرة[٦٢]. وقد تحدّث ابن الأثير (المؤرّخ) عن فتنة أخرى حدثت بين هذين الشعبين في عام ٥٨١هـ/١١٨٥م، شملت مناطق واسعة من الجزيرة والشام وشمالي العراق والأناضول، ودامت سنوات عديدة، حيث «قُتل فيها من الخلق ما لا يُحصى، وتقطعت الطرق ونُهبت الأموال وأريقت الدماء»[٦٣]، كما شهدت نصيبين في تلك السنة أيضاً مصادمات ووقائع كثيرة بين الترك والأكراد، أدّت إلى مقتل عدد كبير من الفئتين المتناحرتين[٦٤].

ونشير مجدداً إلى حقيقة أكّدها علماء السلالات واللغات والتاريخ والحضارات، تتجلّى في أنّ أمة واحدة سكنت العراق والشام والجزيرة الفراتية متفرّعة وقادمة من شبه الجزيرة العربية أساساً، وأنّ الشعوب الآشورية والبابلية والآرامية (السريانية)


□ فن آشوري: الملك سرجون الثاني القرن الثامن ق.م.

والعربية هي فروع أمة واحدة، وأنّ لسانها كان واحداً، وأنّ اللغات التي تفرعت عنها هي أقرب إلى لهجات لغة واحدة، وأنّ العربية من أقربها إلى الأصل[٦٥].

وهكذا يصبح مفهوماً وجلياً لماذا كان التعريب شاملاً وسريعاً، ولماذا رحّب أهل الجزيرة الفراتية بالفاتحين المسلمين، خصوصاً في تلك المناطق التي كانت آرامية، بل وشارك المسيحيون العرب من بني تغلب إخوانهم القادمين للفتح بقيادة عياض بن غنم، لأنهم أدركوا أنّ الحضارة العربية الإسلامية ستكون خير مُعبِّر عن طموحاتهم، وهي القوة القادرة على تحريرهم من نير الأجنبي وتحكّم الجماعات والأقوام والشعوب الأخرى.

هذا ويدلّ قيام الأسرات العربية بإدارة المناصب الهامة في مختلف الأزمنة والعهود في الجزيرة أو في بعض أنحائها، إلى مدى ما كان يتمتع به العرب في المنطقة من ثقل نوعي حاسم، إضافة طبعاً إلى ثقلهم البشري وكثافتهم الكبيرة في مدن الجزيرة وأريافها وباديتها منذ ألفي عام قبل الميلاد، حيث أسّسوا دولاً قوية، وكانت لهم حضارات مزدهرة، بدءاً من الاكاديين، مروراً بالبابليين والآشوريين، ثم الآراميين فالمسلمين. بل إن المناطق التي حكمتها سلالات وجماعات غير عربية في فترات تاريخية قصيرة، استمرت تُحكَم وتدار عملياً بأيدي أهلها العرب، سكّانها الأصليين، ومثالنا على ذلك عائلة «بنو نباته»، التي تولّت الحكم في ميّافارقين فترة طويلة، وشيوع التراث العربي والآداب العربية رغم سيطرة حكومات وأسرات وقبائل غير عربية، مثل «الأرْتُقيّين». ويشير العماد الأصفهاني في هذا السياق إلى عائلة عربية هم «بنو الكميت»، الذين كان لهم في أطراف أرزن من الجزيرة «الفضل والرئاسة والمضيف للمسافرين من سائر الجهات»، وأنجبوا عدداً من الشعراء[٦٦]، إضافة إلى أنّ الجزيرة أنجبت عدداً من الشعراء مثل صفي الدين الحلّي والشاعر الفارس أسامة بن منقذ، ناهيك عن مئات الكتّاب والفقهاء والمحدّثين والعلماء. ويشير ابن العبري (المؤرّخ المعروف) إلى أنّ نفوذ العرب لم يقتصر في الجزيرة على مجالات القضاء والفقه والأدب، والحفاظ على تقاليد الضيافة والكرم فحسب، وإنما في إسهامهم الحاسم دائماً في الحرب والقتال[٦٧].

وما يقال عن الأقوام والشعوب التي قطنت الجزيرة، يمكن أن يُقال عن الأديان والعقائد والمذاهب التي انتشرت قادمة من المناطق والمجتمعات المجاورة. لكنّ الديانتين المسيحية والإسلامية كانتا في القرن الثالث عشر للهجرة أكبر الجماعات والعقائد عدداً وأتباعاً، وأشملها وجوداً وكثافة وثقافة، ولم يرد ما يشير إلى وجود عدد كبير من اليهود. ففي الإحصائية التي قدّمها بنيامين التطيلي اليهودي لدى رحلته إلى المنطقة في عام ٥٦١هـ - ٥٦٥هـ/١١٦٥م - ١١٧٣م إشارة إلى أنّ اليهود تمركزوا في موقعين فقط من الجزيرة، إذْ كان يقطن في نصيبين ألفا يهودي تقريباً، وفي رأس العين مائتان فقط[٦٨]، كما كان لهم في ميّافارقين محلّة تُعرف بزقاق اليهود وكنيس خاص بهم[٦٩]. ولم يكن في المنطقة مجوس، وكان فيها جماعة من الصابئيّين تمركزوا في الرُّها وحرّان[٧٠]، أمّا الأيزيديّون (اليزيديون) فكانوا يتركّزون في شمال شرقي الموصل وفي منطقة جبل سنجار[٧١].

أما عمرانياً فقد تميّزت الجزيرة الفراتية بكثرة كنائسها وأديرتها. وحفلت كتب الرحّالة والمؤرخين والجغرافيين بوصف تفصيلي لأنشطة الأديرة والكنائس، حيث كان عدد المسيحيين في المنطقة كبيراً، وكانت بعض المواقع والقرى العامرة مقتصرة على بعض الطوائف والجماعات، كجبل جور الذي كان يقطنه الأرمن، ويرتبط به عدد من القلاع المجاورة[٧٢]، وقريتى العقاب والجسر

القريبتين من دُنيسر[٧٣]. وكان جُلّ أهالي طور عابدين من اليعاقبة[٧٤]، إضافة إلى كثافة مسيحية في بعض المراكز مثل أرزن التي كان يقطنها اثنا عشر ألف مسيحي[٧٥]، وحرزم القريبة من ماردين، التي كان المسيحيون يشكّلون أغلبيتها الساحقة[٧٦]، كما كانوا يشكّلون أغلب سكان الرُّها، وجزءاً كبيراً من سكان خرتبرت[٧٧].

لذلك انتشرت مراكز العبادة المسيحية كالأديرة والكنائس والصوامع في أنحاء ديار بكر المختلفة، وكانت تقام أحياناً في أماكن وعرة وتحاط «بحصون مانعة»[٧٨]، كما كانت لهم أديرة أخرى داخل المدن الشهيرة، إضافة إلى الكنائس، إذ كان في مدينة الرُّها وحدها حوالي ثلاثمائة كنيسة[٧٩]، وكانت منطقة حصن كيفا تضم كنائس عديدة[٨٠]، وفي «قلعة الأمرا» بين ماردين ودير الزعفران كانت توجد كنائس كثيرة ظهر منها جماعة من رؤساء الكهنة[٨١]. وكان في جبل نصيبين عدد كبير من الأديرة والصوامع[٨٢]، وكان في آمد ثمة كنيسة عظيمة جميلة[٨٣]، وفي ميّافارقين بيعة تعود إلى عهد السيّد المسيح ـ كما يذكر السكان المحليون ـ وتُعد مزاراً مقدّساً لدى الطوائف المسيحية المختلفة[٨٤].

ومن الجدير ذكره أنّ أبناء الجزيرة الفراتية اتخذوا بعض تلك الأديرة متنزّهات لهم، يقضون في حدائقها وبساتينها أوقات فراغهم ويجتمعون فيها خلال الأعياد والمناسبات الاجتماعية. فمثلاً «دير أحويشا»، الذي كان يقع بإسْعِرْت (ديار بكر) قرب أرزِن وحيزان، كان كبيراً جداً فيه أربعمائة راهب وحوله البساتين والكروم، وقد اشتهر بخمره الذي يصدّر إلى ما حوله من البلدان لجودته[٨٥]. أمّا «دير الزعفران» فهو يقع قرب جزيرة ابن عمر تحت قلعة أردُمُشت في لحف جبل والقلعة مطلّة عليه. قال عنه ياقوت الحموي: إنّ لأهله «ثروة وفيهم كثرة.. وهو دير نزه فرح لأهل اللهو به مشاهد، ولهم فيه أشعار»[٨٦].

وقد أسهم العرب المسيحيون في الجزيرة الفراتية إسهاماً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية للمنطقة، ولا سيّما في مجال الزراعة المثمرة، إذ غدت قراهم من أهم المراكز الزراعية إنتاجاً وخصباً وتنوعاً. ويصف ابن جبير بعضها فيقول بأنها ذكّرَتهُ «بقرى الأندلس حُسناً ونضارة، وكانت تحفُّها البساتين والكروم وأنواع الأشجار»[٨٧].

والواقع أنّ رهبان الأديرة (وهي لكثرتها تقتضي دراسة مستقلة) بذلوا جهوداً كبيرة للإرواء، فأنشأوا الصهاريج التي يجتمع فيها ماء المطر ونقروها في الصخور[٨٨]، كما أقاموا الأرحاء عند بعض المصادر المائية[٨٩]. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الأنشطة إلى ازدياد الثروات والازدهار وتوسّع العمران والصناعات، والتجارة مع المناطق والبلدان المجاورة.

وللأمانة فقد عامل الأَرتُقيّون (حكّام الجزيرة في تلك الفترة) رعاياهم معاملة طيبة لائقة، وكان موقفهم يتسم بسماحة لا بأس بها. والحقّ أنهم شاركوا في الاتجاهات العامة نحو السنّية، التي تميّز العصرين السلجوقي وما بعد السلجوقي، كما كانوا من أنشط المقيمين للمدارس والمساجد والمنشآت العامة مثل الجسور والخانات وغيرها وتشييد التحصينات. وقد شكا المسيحيون في النصف الثاني من القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) بخاصة من عدة شدائد نزلت بهم. ولكن الاضطرابات الأهلية التي وقعت في بعض الأحيان بين التركمان والأكراد كانت فيما يظهر العلّة في ذلك. ففي حوالي سنة ١١٨٠م أوقع التركمان والأكراد على التخوم الشمالية لديار بكر مذبحة بين أرمن جبل سسّون، ولكن الأرمن كانوا يؤلّفون جماعة شبه مستقلة استقلالاً ذاتياً تتآمر في كثير

من الأحيان مع شاه أرمن ومن ثم كان الإجراء الذي ذهبوا ضحيّته سياسياً أكثر منه دينياً. ويجب التسليم بأن الأرتقيين كانوا منصفين في موقفهم تجاه رعاياهم المسيحيين. وكانت عدة أسقفيات ـ وخاصة أسقفيات القائلين بالطبيعة الواحدة ـ تقوم دائماً في ديار بكر، وظلّ السكان المسيحيون كثيري العدد، وبقيت ناحية طور عابدين على الحدود الجنوبية الشرقية للولاية مركزاً لحياة الرهبنة حتى القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي[٩٠]. وهناك وقائع تشير إلى ما كان يتمتع به بعض رجالات المسيحيين من مكانة لدى الأرتقيين، الذين قاموا بتولية عدد من المسيحيين مناصب كبيرة، فكان وزير صاحب رأس عين نصرانياً من آل عبدون[٩١]. لكن المسيحيين تعرّضوا، في الفترات المتأخرة من حكم الأرتقيين، لهجمات عديدة كانت تقوم بها عصابات بتوجيه من المماليك، مما كان يؤدي إلى مقتل وأسر عدد منهم، فضلاً عن تخريب مزارعهم[٩٢]. أمّا جيوش تيمورلنك فقد دمّرت عدداً كبيراً من الأديرة في الجزيرة ولم ينج من غائلتها أكبر الأديرة كدير الزعفران وغيره[٩٣].

النظام الإداري والمالي في الجزيرة الفراتية

يمكن التحدّث عن «أصناف» اجتماعية أو عن «شرائح» اجتماعية مغلقة نسبياً على ذاتها، وأحياناً عن «تراتبيّة» اجتماعية وطبقيّة، وإنْ لم تكن الحدود الفاصلة بين ممثّليها واضحة المعالم أو حادة التباين. إلاّ أنه من الجائز توزيعها على الشكل التالي: طبقة الحكّام (الخاصة)، وتضم أهم عناصر القيادة والسلطة من رجال الإدارة والحكم، وقادة الجند، وكانت هذه الطبقة (وهو مصطلح تراثي بالمناسبة) تشكّل المرتبة العليا في مجتمع الجزيرة الرسمي، ويدخل في عدادها الأمراء والوزراء والكتّاب والحجّاب، وكان رأسها في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد الولاة الأَرتُقيّون أو بنو أَرْتُق، وهم أسرة تركية حكمت الجزيرة الفراتية كلها أو أغلبها إما مستقلّة بأمر نفسها وإما تحت حماية المغول، وذلك من نهاية القرن الخامس إلى بداية القرن التاسع الهجري (الحادي عشر إلى الخامس عشر الميلادي)[٩٤]. وقد تركّز نفوذهم الفعلي في الجهات الوسطى والجنوبية من ديار بكر. ويتضح من استعراض الأحداث التي أوردها الفارقي أنّ الأرتقيّين حكموا البلاد بشكل إداري متطور، مستعينين بعدد من الأجهزة والعناصر، التي كانت تقوم بتسيير شؤون القضاء والخطابة، والحسبة، والنظر على الوقف، والديوان، والوزارة، والولاية، والحجابة، ومحافظة البلد[٩٥]. كما يتضح الدور الهام الذي كان يلعبه القضاة في المجالين السياسي والعمراني عدا دورهم القانوني والفقهي، إذ كانت الظروف والعوامل السياسية تؤثر في تسلّمهم المناصب القضائية، لهذا لم يكن أصحاب هذا المنصب يستقرون فيه طويلاً. لكنّ ذلك لم يحل دون تدخلهم في تعيين حكّام الولايات وعزلهم، تبعاً لقوة السلطة السياسية وضعفها[٩٦].

وكان المحتسب يتمتع، كذلك، بصلاحيات واسعة، من خلال إسهامه في فرض الضرائب والرسوم والخراج على الأهالي وأراضيهم وثرواتهم، كما كان يقوم أحياناً بتولّي أمور المدينة[٩٧]. أمّا الوزير فكان يمثّل السلطة العليا في البلاد، وقد فوّض في أحيان كثيرة لاستخدام صلاحيات واسعة، شملت تنصيب ولي العهد إثر وفاة سلفه، والإشراف على النواحي العمرانية والمالية، ممّا أتاح لبعض الوزراء تكديس ثروات ضخمة عن طريق المصادرات وابتزاز الناس واستغلال الموقع.

كان نظام الحكم في الإمارات الأَرْتُقيّة قائماً على أساس وراثي، فالابن يعقب أباه في الحكم، وأحياناً تنتقل السلطة إلى الأخ في حالة عدم وجود وريث أو عدم تمتع الابن بالمؤهلات الكافية. ولكن كثيراً ما كان يحدث أن الوريث يخلف أباه على الحكم حتى ولو كان طفلاً، وهو ما أتاح لبعض أفراد الحاشية الاستئثار بالحكم الفعلي، وتوجيه الأمراء - الأطفال وفق هواهم[٩٨]. وكانت المؤامرات داخل البلاط الأرتقي لا تقف عند حد، ليس فقط بين الأمراء وكبار رجال الحاشية، بل بين الأمراء أنفسهم[٩٩].

ولا ريب أنّ السلطة الرئيسة في الحكم كانت بيد الأمير الأرتقي، وأنه كان يتمتع بصلاحيات سلاطين وملوك وأمراء تلك الفترة: كمنح الإقطاعات، ومكافأة الأمراء والأجناد، والقيادة العليا للجيش، وتعيين كبار موظفي الدولة وعزلهم وتأديبهم، والنظر في المظالم أحياناً، وتحديد السياسة العامة للإمارة.

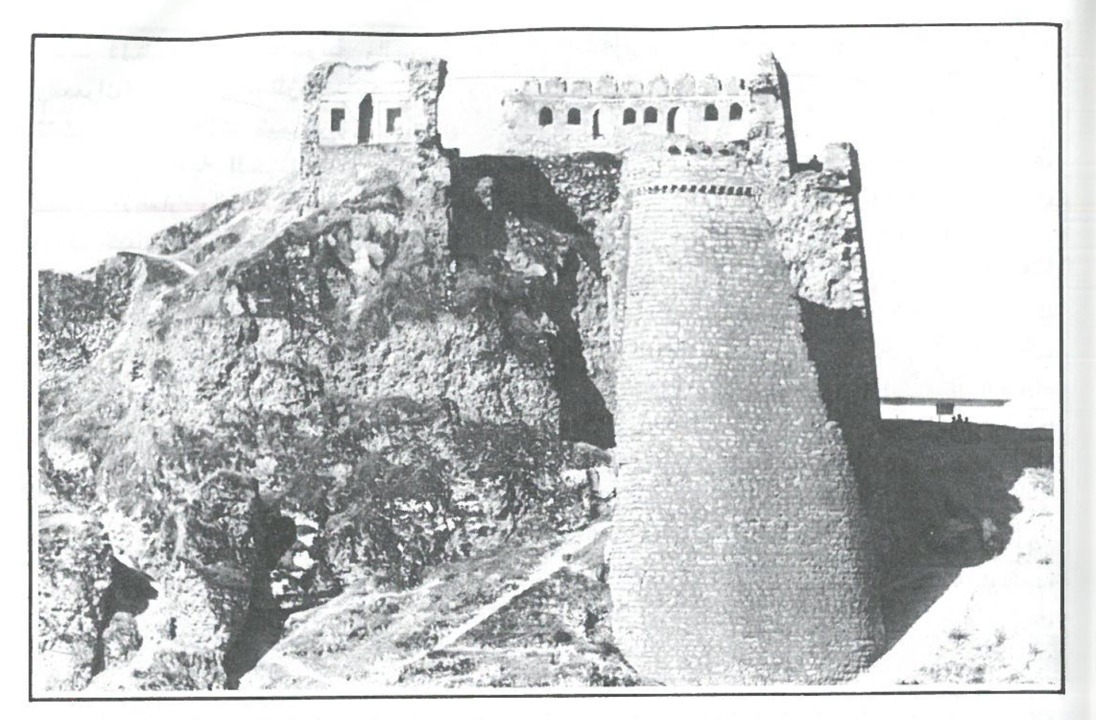
ويلاحظ من الاطلاع على قائمة ولاة الجزيرة في ذلك العهد، أنهم كانوا، كوزرائهم، لا يستمرون في مناصبهم طويلاً، إذْ كانوا معرّضين للعزل المستمر، فمعظم الولاة الذين حكموا ميّافارقين - مثلاً - عزلوا قبل أن تمضي على توليتهم فترة طويلة، لذا تعاقب على حكم هذه المدينة اثنا عشر والياً في فترة لا تزيد عن ثلاثين عاماً.

وقد اعتمد الأراتقة على موظف مركزي آخر يُدعى والي القلعة، والمرجّح أن اختصاصاته كانت تشبه إلى حد كبير، اختصاصات نائب القلعة لدى المماليك، حيث كان هذا يقوم بالإشراف على فتح وإغلاق باب القلعة المخصص لدخول الجند وخروجهم[١٠٠].

ولعب المحتسب دوراً مهماً في العهد الأرتقي، حيث عُيِّن لكل بلد أحد المحتسبين[١٠١]، وكان المحتسب يقوم بدور هام في السيطرة على الأمن الداخلي «وتسكين الناس» في فترات الاضطراب، أو عند وفاة الأمير. هذا فضلاً عن قيام المحتسب بالمهام المعتادة، التي كان يضطلع بها المحتسبون في تلك المرحلة التاريخية، في البلدان الإسلامية المختلفة، كالنظر في الأمور المتعلقة بالنظام العام، والجنايات التي تستدعي السرعة في الفصل، والمحافظة على الآداب العامة، ومراعاة تطبيق أحكام الشرع، والإشراف على نظام الأسواق والأبنية والمنشآت العامة التي تحتاج إلى إعمار وإصلاح، وكان للمحتسب نوابٌ يطوفون في الأسواق لتنفيذ تعليماته[١٠٢].

أما القضاء وبعض المناصب المرتبطة به كالخطابة والإفتاء، فقد حظي باهتمام كبير من جانب الحكّام الأرتقيين، شأنهم شأن من سبقهم أو عاصرهم من الحكّام المسلمين. وفي عهدهم ورعايتهم برز عدد كبير من القضاة العرب، ومنهم من كان ينتمي إلى أسرات عربية عريقة كعائلة بني نباته الشهيرة، التي لعبت دوراً هاماً في مجال القضاء. وكان أول من تولّى منصب القضاء من أفرادها أبو القاسم يحيى بن طاهر بن نباته الملقب بفخر القُضاة، وكان يعمل في الخطابة هو وآباؤه منذ فترة طويلة قبل قيام الإمارات الأَرْتُقيّة، واختير في عام ٤٩٠هـ/١٠٩٦م للقضاء في ميّافارقين، ووُلّي ولده القاضي علم الدين أبو الحسن على الخطابة في العام نفسه[١٠٣]. ومن ثم اعتمد الأراتقة عليهم فيما بعد اعتماداً كبيراً. وهناك منصب قاضي القضاة وهو المسؤول الأعلى عن السلطة القضائية، وكان مقرّه في العاصمة ماردين[١٠٤]، الذي يُعيَّن بأمر مباشر من الأمير الأرتقي، ويقوم بدوره بتعيين نوابه في البلاد التابعة للإمارة[١٠٥].

وقد لعب القضاة في فترة الحكم الأَرْتُقي



◘ قلعة الحدباء في الموصل وهي قلعة قديمة شيدت في عهد الاشوريين وقد جدد بناءها عماد الدين زنكي، وهدمها المغول، وكان لها بابان أحدهما يؤدي إلى الميدان الفسيح والآخر سري يؤدي إلى نهر دجلة.

دوراً هاماً في السفارات السياسية فكانوا يشتركون أحياناً في الوفود الموجهة إلى إحدى الجهات للمفاوضة[١٠٦].

من ناحية أخرى أدت الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تمتعت بها الجزيرة الفراتية إلى ازدياد الموارد المالية للحكومات الأرتقيّة، التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الضرائب المفروضة على الزراعة والتجارة بشكل خاص[١٠٧]. وكانت الضرائب تشكّل المورد الأساسي للخزينة الأرتقيّة، ومن الضرائب الهامة التي كانت تُجبى في الجزيرة عندئذ، ما كان يُدعى بمؤونة الغريب والبلدي، وهو ما يُحصَّل ويدخل من البساتين التي حول المدن، وما يدخل من الأرياف والقرى من الفاكهة والخضار والكروم والبقول، وكذلك الفحم والحطب. وكانت هذه الضرائب مفروضة على الرعايا جميعاً غنيّهم وفقيرهم[١٠٨]. وهناك ضرائب «الكلَف» و«الأقساط» و«العشور»، وعدد من الرسوم غير الثابتة، التي تزيد أو تنقص وفق الحاجة السياسية - المالية للحاكم الأرتقي. وكان من ضمن هذه «التكاليف» المادية ما يُدعى بـ «المكوس» المفروضة على التجارة، وهو أسلوب ضريبي كان متبعاً في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، مع أنّه كان يلقى معارضة شديدة من جانب الأهالي والعلماء وحتى بعض الحكّام[١٠٩]. كما كانت «الجزية» التي تؤخذ من أهل الذمّة تشكّل مورداً مالياً كبيراً، بسبب كثرة المسيحيين في الجزيرة، هذا فضلاً عن المصادرات التي كان الأَرتقيّون يقومون بها ضد كبار موظفيهم لأسباب شتى، فكانت ترفد خزانة الدولة بمورد مالي لا بأس به.

أما وجوه الإنفاق المالي، فهي متنوعة

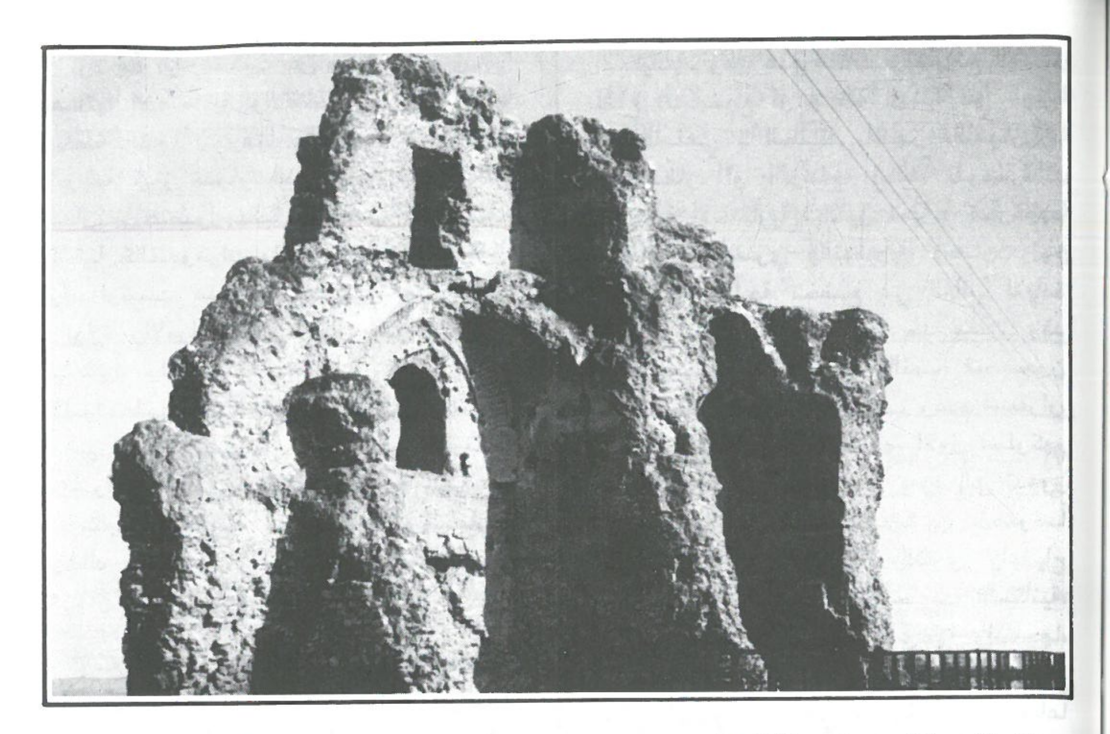
تبعاً للظروف العسكرية والسياسية والعمرانية. وتُعدّ المستلزمات العسكرية وما تتطلبه من نفقات كبيرة، من أهم أبواب الصرف بالنسبة للخزينة الأَرتقيّة، وتليها قضايا الإعمار والبناء، التي تتطلب بدورها نفقات كبيرة. فقد اهتم الأراتقة بهذه الناحية اهتماماً كبيراً، حيث بنوا المدارس والمساجد والرّبط والمستشفيات و«خانقاهات» الصوفية والغرباء، وشيّدوا الجسور وزوايا الإطعام، واهتموا بالأعمال البلدية كإنشاء الحدائق، والحمّامات العامة، وتوزيع المياه على الأهالي، وإنشاء القساطل وحفر مجاري المياه[١١٠].

وكانت الغرامات التي يقدّمها الأراتقة لأعدائهم لإيقاف مطامعهم، والأتاوات السنوية والهدايا التي يؤدّونها للدول الكبرى (آنذاك)، التي فرضت عليهم رقابتها وسيطرتها، تشكل الباب المهم الثاني بعد المصاريف العسكرية. وعلى سبيل المثال اضطر أمير ماردين في عام ٥٩٩هـ/١٢٠٢م إلى دفع مبلغ قدره مائة وخمسين ألف دينار للعادل الأيوبي، لقاء انسحاب قوات الأخير من ماردين (وكان الدينار يصرف بأحد عشر قيراطاً من أميري)، على أن يُخطَب للملك العادل في الجزيرة ويضرب اسمه على السكة ويكون عسكر الأرتقيين في خدمته حين الطلب[١١١]. وبعد أن خضعت إمارة ماردين للتتر، منذ أواخر العقد السادس من القرن السابع الهجري، أصبح على أمرائها أن يدفعوا لهم إتاوة سنوية، يتسلّمها موظف مختص يأتي إلى المنطقة سنوياً ليكشف عن مواردها ويقدّر المبالغ المستحقة على أساس هذا الكشف[١١٢].

من ناحية أخرى، كانت قصور الطبقة الحاكمة تستنزف أموالاً طائلة من موارد البلاد. فقد ذكر شيخ الربوة[١١٣] أنه كان في ماردين (في أيامه) «قصر مبني في الماء، إذا أراد الحاكم أن يدخله أُرسل الماء فطغى على القصر وغمر من سائر أنحائه، وفيه كوىً وصروح وأبواب ممردة من القوارير تشف بالماء والسمك ولا يتندى منها شيء. والدخول إلى هذا القصر في المركب على وجه الماء، والإقامة فيه في أوقات الحر الشديد، وإذا انتهى موسم الحر صرفوا الماء عنه»[١١٤]. ولا ريب أنّ هذا المثال يعطي مؤشراً واضحاً على البذخ الذي كانت تتميز به حال الفئة الحاكمة، مما كان يُرتِّب نفقات كبيرة من الخزينة العامة، يتكبّدها الناس في نهاية الأمر. كما تميّزت الحياة الاجتماعية للشريحة الحاكمة من الأرتقيّين بالحفلات المكلفة ووسائل اللهو المختلفة، فاتخذوا المُغنّين والموسيقيين والجواري، وقاموا برحلات ضخمة للصيد، إضافة إلى الاحتفالات في المناسبات والأعياد الدينية والاجتماعية.

فإذا تركنا «طبقة» الحكام من ملوك وولاة وأمراء ووزراء وقادة الجيوش، وجدنا مدن الجزيرة وقد حفلت بعدد كبير من رجال العلم والأدب والدين. وقد أتاح الأراتقة للقائمين على الشؤون الدينية والعبادات حرية الحركة، بل استعانوا بهم (كعادة الحكّام في معظم العصور) لإرضاء الشعب وتهدئته، خصوصاً في أثناء الانتفاضات والاحتجاجات العامة (التي يطلق عليها الحكّام ومؤرخوهم اسم الفتن) على الضرائب ونهب الموارد المحلية وتبديد الثروات على نزواتهم ولهوهم وترفهم. ونال الحظوة عددٌ من العلماء والفقهاء المقرّبين من الأراتقة، إضافة إلى شعراء المديح وأدباء البلاط، الذين لا يُستَغنى عن «خدماتهم» وقصائدهم وكتاباتهم.

وبفضل التسامح الديني الرسمي، أسهمت المؤسسات الكنسيّة في أثناء العهد الأرتقي بنصيب وافر في الحركة الثقافية التي ازدهرت في الجزيرة آنذاك، فألّف رجال الدين المسيحيون الكتب واستنسخوها وجمعوها، وأنشأوا المكتبات والمعاهدات



□ منظر لقصر الملك بدر الدين لؤلؤ يطل على نهر دجلة إزاء مدينة فينوى ويسمى الآن (قده سراي).

الدينية في أماكن عديدة من البلاد، وقد ضمّت تلك المكتبات الكتب المقدّسة والدين والمنطق واللاهوت والفلسفة والفلك، فضلاً عن الكتب الأدبية والتاريخية والعلمية[١١٥]. وعلى سبيل المثال، أصبح دير الزعفران في ذلك العهد مؤسسة لتخريج عدد كبير من المطارنة والأساقفة المشهورين، ممّن شغلوا لاحقاً مناصب دينية هامة في الجزيرة والشام[١١٦].

والحقيقة أنّ الجزيرة تحوّلت في عهد الأراتقة إلى مدرسة كبيرة، خرّجت واستقبلت عدداً ضخماً من العلماء والأدباء والفقهاء والمفكرين في الميادين المعرفية المختلفة، وكان للتشجيع المادي والمعنوي الذي قدّمه الأراتقة لهؤلاء أكبر الأثر في ازدهار الحركة الثقافية وغناها[١١٧]. كما أنهم خصّصوا لبعض العلماء والأطباء رواتب دائمة، إضافة لتكليف بعضهم بمناصب ومهام سياسية وإدارية ودبلوماسية. ونذكر منهم جمال الدين السنجاري «الإمام العالم وحيد الدهر وفريد العصر» الذي درس في تبريز ببلاد فارس وأدرك العلماء الكبار وقدم إلى ماردين فولاّه حاكمها الوزارة[١١٨]، وبرهان الدين الموصلي «الإمام الكامل» الذي قدم إلى ماردين فعيّنه الأراتقة قاضياً لقضاتها[١١٩]. ومنهم أحمد بن أسعد نجم الدين المعروف بـ «ابن العالمة»، الذي نبغ في الطبّ وألّف فيه عدداً كبيراً من البحوث القيّمة، ثمّ قدم إلى آمد وبلغ منزلة كبيرة لدى حاكمها الملك المسعود، وانتهى الأمر بتوليته الوزارة[١٢٠].

ونودّ التأكيد مجدداً أن النشاطات الأدبية والثقافية والعلمية في عهد الحكام الأرتُقيّين، كانت ذات مصادر وجذور عربية، وكانت تجري باللغة العربية، التي كانت مستعملة في طبقات المجتمع وفئاته وشرائحه كافّة.

ولا بدّ من الحديث عن «طبقة» أخرى لها أهميتها الاجتماعية والاقتصادية، ونقصد بها «طبقة التجار». وهنا ينبغي التفريق بين شريحة كبار التجار، الذين مثّلوا أرستقراطية المال، واختصّوا غالباً بالتعامل في السلع الثمينة كالمجوهرات والحرير وتجارة الرقيق؛ وقد ارتبطت هذه الشريحة بقصور الملوك والولاة والأمراء وكبار رجال الدولة ارتباطاً مباشراً، وفئة صغار التجّار والباعة الذين كانوا على اتصال مباشر بعامة الناس. مشيرين إلى مراقبة الحكومات الأرتقية وإشرافها على التجار خشية التلاعب بالأسعار والتدليس في المعاملات التجارية، ولذلك فقد أنشأت لهم نقابة مسؤولة عن التجار سمّي رئيسها بشيخ التجار.

ومع اتساع مدن الجزيرة في ذلك الوقت وازدهارها، وكثرة سكانها وتعاظم مرافقها، امتلأت بعدد كبير من الصنّاع وأصحاب الحرف للنهوض بمتطلّبات ذلك المجتمع. وكان معظم المشتغلين بالصناعات والحرف من المسيحيين، كالخيّاطين والصيارفة والصاغة والإسكافيين وغيرهم. وقد جرى العرف أن تكون لأهل كلّ حرفة نقابة ذات نظام ثابت يحدد عددهم، والمعاملات فيما بينهم، وعلاقتهم بالناس، كما يكون لهم شيخ أو رئيس يتزعّمهم ويفض مشاكلهم ويرجعون إليه في كل ما يهمّ حرفتهم وقضاياهم، لا سيّما ما تعلّق منها بالسلطة الرسمية.

كذلك اكتظّت مدن الجزيرة بجمهور كبير من الباعة والسوقة والمكاريّين والسقّائين والمعدمين وأشباههم، وهؤلاء أطلق عليهم اسم «العامّة» أو العوام. وقد تنحرف نسبة منهم عن القوانين والأعراف السائدة أو المطابقة للمتطلبات الرسمية والشرعية، فيصبحون عندئذ مصدر اضطرابات في المجتمع، الأمر الذي يؤثر بصورة خطيرة على أمن البلاد أو المدن وأنشطتها الاعتيادية. ومن هذه الفئات والشرائح الممثّلة لقاع المجتمع أو الكتلة الدنيا في الهرم الاجتماعي ـ الطبقي ظهر «العيّارون» و«الشطّار» أو «الرعاع» (طبقاً للوصوفات الرسمية الاحتقارية)، الذين تميّزت تحركاتهم بالطابع الفوضوي والتدميري، وصارت لهم تنظيمات مسلّحة تخضع في الغالب لقيادة موحّدة تُسيّر أمورهم إلى حدٍ معيّن. وقد يتجه بعضهم إلى السلب والنهب، فيصبحون مصدر قلق وخوف واضطراب وعدم استقرار. ولا ريب أنّ العامل التحفيزي الأول لسلوكهم الاندفاعي ـ الفوضوي، إنما يعود إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، خصوصاً في أثناء الغزو المغولي ـ التتري، واجتياح القوى الأجنبية للمدن والتجمّعات السكانية، ونهبها لخيرات البلاد وأسواقها وإنتاجها، وتعطيلها للحياة الطبيعية الاعتيادية. وقد خلق الغزو الفرنجي (الصليبي) أوضاعاً سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية شديدة الفوضى وعدم الاستقرار، إضافة ـ طبعاً ـ إلى الصراعات المستمرة على السلطة، وتغيّر الحكّام والقادة وأولي الأمر، وتغيّر أحكامهم وتوجّهاتهم وإجراءاتهم بين يوم وآخر. ومع ذلك فقد دأب الأراتقة على مدّ يد العون (بقدر ما سمحت به ظروفهم) إلى الفقراء والمحتاجين، عبر توزيع الغذاء والكساء، خاصة في سنوات الغلاء والجدب والكوارث الطبيعية.

أخيراً، نشير إلى أنّ سياسة التسامح الديني وحريّة العبادة، التي انتهجها أمراء الجزيرة الفراتية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد، أدّت إلى كثير من التقارب والوئام والسلام الاجتماعي بين السكّان، بمختلف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والإثنيّة. وقد تحدّث عددٌ من المؤرّخين والجغرافيين والرحّالة والمستشرقين عن اشتراك المسلمين والمسيحيين في كثير من الاحتفالات والطقوس، وتبادل التهاني والهدايا بالأعياد الدينية. أمّا التنوّع البشري والإثني لأهل هذه المنطقة، فقد خلق جوّاً رائعاً من الإلفة والانفتاح والتفاهم عبر مئات السنين من الحياة المشتركة بين العرب والأكراد والأرمن وغيرهم من الأقوام والجماعات. فكانت التركيبة الاجتماعية والقومية والدينية للجزيرة الفراتية، تشكّل مزيجاً رائعاً لعناصر التعدّد المتفرّد، والتنوّع الخلاّق، والتكامل الضروري في مجتمع، استمدّ قوّته وطاقته من روح الحضارة العربية ـ الإسلامية الإنسانية الرفيعة. ●

الحواشي

(١) أبناء الأثير الجزريّون ـ ثلاثة أخوة أصلهم من جزيرة ابن عُمَر برزوا في ميادين الفقه والتاريخ والأدب. وهم:
أ ـ مجد الدين أبو السعادات المبارك (١١٤٩ ـ ١٢١٠م): فقيه أقام بالموصل وتوفي فيها. كان عالماً بالقرآن والحديث والنحو، وله فيها مصنّفات ألّفها وهو مفلوج. كان بيته رباطاً للصوفيّين. له «النهاية في غريب الحديث والأثر» و«جامع الأصول لأحاديث الرسول».
ب ـ عزّ الدين أبو الحسن علي (١١٦٠ ـ ١٢٣٤م): مؤرّخ درس في الموصل وتوفي فيها. رحل إلى دمشق والقدس. قضى حياته بالعزلة عن الناس وبالتأليف. له «الكامل في التاريخ»، و«أولي الأبصار» وهو تاريخ أتابكة الموصل و«أسد الغابة في معرفة الصحابة» و«تحفة العجائب وطرفة الغرائب» و«اللباب» وهو مختصر «الأنساب» للسمعاني.
جـ ـ ضياء الدين نصر الله (١١٦٢ ـ ١٢٣٩م): أقام في الموصل ودرس فيها وتوفي في بغداد. رحل إلى دمشق قاصداً السلطان صلاح الدين الأيوبي وتوزّر لابنه الملك الأفضل، ثم هرب إلى القاهرة وغادرها متخفّياً إلى الموصل. له «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر».

(٢) الفارقي (أحمد بن الأزرق): تاريخ الفارقي، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.
(٤) المقدسي (شمس الدين): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ليدن ـ بريل، ١٩٠٦م، ص ١٣٦ وكذلك ص ١٤٠، ١٤١، ١٤٥ ـ ١٤٦.
(٥) أَرْزِن: مدينة في منتصف الطريق بين سِعِرْت (اسعْرد) شرقاً وميّافارقين غرباً. أقام فيها سيف الدولة الحمداني. وعموماً فإن مدن ديار بكر وآمد ونصيبين وميّافارقين وحصن كيفا من الجزيرة الفراتية، وتخضع اليوم كلها للحكم التركي.
(٦) ابن الفقيه (أحمد بن محمد الهمذاني). مختصر كتاب البلدان، طبعة ليدن ـ بريل، ١٣٠٢هـ، ص ١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٧) ابن حوقل (أبو القاسم النصيبي): صورة الأرض. بيروت، دار مكتبة الحياة (عن ليدن ١٩٣٨م)، ص ١٩٠، ١٩١ ـ ١٩٢.
(٨) الفارقي: تاريخ الفارقي، ص ١٩٩.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.
(١٠) ابن جبير (محمد بن أحمد الكناني الأندلسي): رحلة ابن جبير، ص ٢١٩ ـ ٢٢٣.
(١١) أبو الفداء (إسماعيل، الملك المؤيد): تقويم البلدان. باريس، دار الطباعة السلطانية، ١٨٤٠م، ص ٢٨٩.
(١٢) القلقشندي (أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشا. ط ٢، ج ٤، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠، ٣٢٤.
(١٣) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٠٢.
(١٤) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٨٨.
(١٥) ابن جبير: رحلة ابن جبير، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٩ ـ ٢٢٣؛ القلقشندي: صبح الأعشى: ٤/٣١٩ ـ ٣٢٠.
(١٧) ابن جبير: رحلة، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(١٨) العمري (شهاب الدين أحمد بن فضل الله): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. تحقيق أحمد زكي، القاهرة، دار الكتب العربية، ١٩٢٤، ج ١، ص ٣٠٥.
(١٩) تاريخ الفارقي، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.
(٢٠) دائرة المعارف الإسلامية (النسخة العربية): إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد، أحمد الشنتناوي والدكتور

عبد الحميد يونس. القاهرة، دار الشعب، المجلد الثاني، مادة «أرتق»، ص ٥٣١.
(٢١) ابن الأثير (عزّ الدين أبو الحسن علي): الكامل في التاريخ. بيروت، دار الكتاب العربي، ط ٦، ج ٩، ص ١٧٠ ـ ١٧١.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.
(٢٤) جزيرة ابن عُمَر: مدينة على نهر دجلة اسّسها الحسن بن عمر بن الخطاب الثعلبي (نحو ٩٦١م)، وكانت ميناء نهرياً لصادرات أرمينية كالعسل والزبد والفستق واللوز والبندق إلى الموصل والبلدان المجاورة. تقع الآن ضمن الحدود التركية.
(٢٥) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ٣٧٣.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.
(٢٧) ابن كثير (إسماعيل بن عمر الدمشقي): البداية والنهاية في التاريخ (في أربعة عشر جزءاً)، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٣٢، ج ١٣، ص ١٢٨.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
(٢٩) المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي): السلوك لمعرفة دول الملوك (في ٦ أجزاء)، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٣٦، ج ٢، ص ٤١٩.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) العمري (شهاب الدين أحمد بن فضل الله): التعريف بالمصطلح الشريف. القاهرة، مطبعة العاصمة، ١٣١٢هـ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢؛ والقلقشندي: صبح الأعشى، ط ٢، ج ١٤، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.
(٣٢) ابن جبير، الرحلة، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٣٣) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٧٨.
(٣٤) المصدر نفسه، ٤/٧٨٧ ـ ٧٨٩.
(٣٥) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٩/٣٤٤.
(٣٦) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ج ١٠، ص ٤٤.
(٣٧) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٩/٣٤٤.
(٣٨) ابن الوردي (سراج الدين أبو حفص عمر): تتمة المختصر في تاريخ البشر (جزءان). القاهرة، المطبعة الوهابية، ١٢٨٥هـ، ج ٢، ص ٢٦٦.
(٣٩) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٩/٣٠٨.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.
(٤١) ابن الشحنة (محمد الحلبي الحنفي): الدرّ المنتخب في تاريخ مملكة حلب. تعليق يوسف بن إليان سركيس الدمشقي. بيروت، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٩٠٩، ص ٢٥٤.
(٤٢) الفارقي: تاريخ الفارقي، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦؛ العمري: مسالك الأبصار ١/٣٠٥ ـ ٣١٠.
(٤٣) الاصطخري (أبو إسحق محمد إبراهيم الفارسي): مسالك الممالك، ليدن ـ بريل، ١٩٢٧، ص ٧٤.
(٤٤) ياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/٤١٨.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٩٤.
(٤٦) ابن بطوطة: رحلة، ج ٢، ص ١٨٢.
(٤٧) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ١٠/٤٤.
(٤٨) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٧/٣٤٢.
(٤٩) ابن كثير: البداية والنهاية ١٢/١٩١؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/٢٠٨، حيث يؤكد أنّ حديد حاني كان «يُجلب إلى سائر البلاد».
(٥٠) أبو الفداء: تقويم البلدان، ص ٢٧٩؛ والاصطخري: مسالك الممالك، ص ٧٣؛ والقلقشندي: صبح الأعشى ٤/٣١٦.
(٥١) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٩٤.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠١.
(٥٣) الفارقي: تاريخ الفارقي، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.
(٥٤) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٩/٨، ١٤، ٢٤، ٥٥، ١٥٤، ١٦٦، ١٦٩ ـ ١٧٠، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٢١ ـ ٣٢٤؛ وانظر كذلك: ابن العبري (غريغوريوس الملطي): تاريخ مختصر الدول. وقف على طبعه الأب انطوان صالحاني اليسوعي. بيروت، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٠، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.
(٥٥) ياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/٤٩٤.

(٥٦) المصدر نفسه.
(٥٧) المصدر نفسه.
(٥٨) نقلاً عن الدكتور عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية ـ دراسة في الهوية والوعي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٨ ـ ٥٩.
(٥٩) خير الدين الزركلي: الأعلام. ط ٥، بيروت، دار العلم للملايين، ج ٨، ص ١٢٠.
(٦٠) العريني (السيد الباز): الشرق الأوسط والحروب الصليبية. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣، ج ١، ص ٢٢.
(٦١) محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن. ترجمة محمد علي عوني، ط ٢. بغداد، مطبعة صلاح الدين، المجلد الاول، ١٩٦١، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.
(٦٢) دائرة المعارف الإسلامية ٢/٥٣١.
(٦٣) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٩/١٧٠.
(٦٤) ابن شدّاد (القاضي بهاء الدين): النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفيّة. القاهرة، ١٩٦٢، ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٦٥) انظر: جواد علي: المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام (في تسعة أجزاء). بيروت، دار العلم للملايين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢، ج ١، ص ٢٢٦ وما بعدها؛ وانظر أيضاً: المسعودي (أبو الحسن بن علي بن الحسين): التنبيه والاشراف. تحقيق دي غويه. بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٥، ص ٧٥ ـ ٧٦.
(٦٦) العماد الأصفهاني (محمد بن محمد بن حامد): خريدة القصر وجريدة العصر. تحقيق شكري فيصل، جزء ٢ ـ قسم شعراء الشام. دمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٥٩، ص ٥٤٨.
(٦٧) ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص ٤٦٦.
(٦٨) التطيلي (بنيامين بن يونة الأندلسي): رحلة بنيامين. ترجمها عن الأصل العبري وحققها عزرا حداد. بغداد، المطبعة الشرقية، ١٩٤٥، ص ١٢٥.
(٦٩) لسترنج (كي): بلدان الخلافة الشرقية. ترجمة وتحقيق بشير فرنسيس وكوركيس عواد. بغداد، مطبوعات المجمّع العلمي، ١٩٥٤، ص ١٤٤.
(٧٠) المقدسي (أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ليدن ـ بريل، ١٩٥٦، ص ١٤٢.
(٧١) انظر: الدكتور خلف الجراد: اليزيديّة واليزيديّون. اللاذقية، دار الحوار، ١٩٩٥ (الفصل الاول عن نشأة اليزيدية والفصل الثاني عن مقدّساتهم).
(٧٢) ياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/٤٣٨.
(٧٣) ابن جبير: الرحلة، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١؛ سبط الجوزي: مرآة الزمان، ج ٨، ص ٦٧٠.
(٧٤) لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٢٤. أمّا طور عبدين (عابدين) فهي الجبال الممتدة بين ماردين وجزيرة ابن عمر، التي فتحها المسلمون في سنة ٦٤٠م. كانت فيها عشرات الأديرة والكنائس التي دمرتها الحروب. أهم أديرتها الباقية ـ دير الزعفران الشهير بالقرب من ماردين.
(٧٥) البدليسي (شرف خان): الشرفنامة. ترجمة عن الفارسية ملاّ جميل بندي روزبياني. بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٣؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان ١/٢٠٥.
(٧٦) ياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/٢٤٠.
(٧٧) لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٣٥.
(٧٨) ابن شدّاد (عزّ الدين محمد بن علي بن إبراهيم): الاعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة. تحقيق يحيى زكريا عبّارة، الجزء الثالث. دمشق، وزارة الثقافة ١٩٩٣، ص ٥٨٦.
(٧٩) ابن الوردي (سراج الدين أبو حفص عمر): خريدة العجائب وفريدة الغرائب. القاهرة، مطبعة عثمان عبد الرزاق، ١٣٠٦هـ، ص ٢٦؛ وانظر: شيخ الربوة (شمس الدين الأنصاري الدمشقي): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. لايبزيغ (طبعة معادة)، ١٩٢٣، ص ١٩١.
(٨٠) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٤١.
(٨١) الأب إفرام برصوم: نزهة الأذهان في تاريخ دير الزعفران. ماردين، المطبعة السريانية، ١٩١٧، هامش رقم ١، ص ١٣ ـ ١٤.
(٨٢) ياقوت الحموي: معجم البلدان ٥/٢٨٨ ـ ٢٨٩.
(٨٣) لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٤١ ـ ١٤٢.
(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤.
(٨٥) ياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/٤٩٧.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥١١.

(٨٧) ابن جبير: الرحلة، ص ٢٢١.
(٨٨) العمري: مسالك الأبصار...، ص ٣٠٥.
(٨٩) المصدر نفسه، ص ٣١٠.
(٩٠) دائرة المعارف الإسلامية: ٢/٥٣١ ـ ٥٣٢.
(٩١) الأب إفرام برصوم: نزهة الأذهان في تاريخ دير الزعفران، ص ٥٦ ـ ٥٧.
(٩٢) اليونيني (موسى بن محمد بن أحمد بن قطب الدين البعلبكي): ذيل مرآة الزمان (أربعة أجزاء). الهند، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٤ ـ ١٩٦١، ج ٣، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.
(٩٣) الأب إفرام برصوم: نزهة الأذهان...، ص ٤١، ٧٧ ـ ٧٨.
(٩٤) دائرة المعارف الإسلامية: ٢/٥٢٦.
(٩٥) الفارقي: تاريخ الفارقي، ص ٢٣٠ ـ ٢٦٧.
(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ٢٠٠.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧، ٢٦٩.
(٩٨) استقينا معظم معلومات هذا القسم من البحث من مؤلّف الدكتور عماد الدين خليل: الإمارات الأرتقية في الجزيرة والشام (٤٦٥ ـ ٨١٢هـ/١٠٧٢ ـ ١٤٠٩م) ـ أضواء جديدة على المقاومة الإسلامية للصليبيّين والتتر. بيروت، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. ولا سيّما الفصل الخامس بعنوان «النظم والحضارة الأرتقيّة» (ص ٣٩٧ ـ ٥١٣ من الكتاب).
(٩٩) ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن علي): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (في أربعة أجزاء). الهند، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ، ج ٣، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.
(١٠٠) اليونيني: ذيل مرآة الزمان ١/٤٥٧ ـ ٤٥٨؛ والقلقشندي: صبح الأعشى ٤/٢٢ ـ ٢٣.
(١٠١) ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي): شذرات الذهب في أخبار من ذهب (في ٨ أجزاء). القاهرة، مكتبة القدس، ١٣٥٠هـ، ج ٥، ص ١٢٥.
(١٠٢) علي إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٤٨، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ والقلقشندي: صبح الأعشى ٤/٦٨ ـ ٧١؛ والمقريزي (تقي الدين أحمد بن علي): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (جزءان). القاهرة، مطبعة بولاق، ١٢٧٠هـ، ج ٢، ص ٢١٥.
(١٠٣) الفارقي: تاريخ الفارقي، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(١٠٤) ابن شدّاد: الأعلاق الخطيرة ٣/٢١٨؛ وذيل مرآة الزمان ١/٣٤٢؛ وابن بطوطة: الرحلة ١/١٨٣.
(١٠٥) ابن شدّاد: الأعلاق الخطيرة ٣/٥٩٤.
(١٠٦) المصدر نفسه؛ وابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة ٢/٢٩٠.
(١٠٧) الفارقي: تاريخ الفارقي، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.
(١٠٨) المصدر نفسه.
(١٠٩) ابن كثير: البداية والنهاية ١٢/٣١٣ ـ ٣١٤.
(١١٠) ابن شدّاد: الأعلاق الخطيرة ٣/٤١٦؛ وابن بطوطة: الرحلة ١/١٨٣؛ وابن جبير: الرحلة، ص ٢٢٢.
(١١١) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٩/٢٥٩؛ وابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.
(١١٢) اليونيني: ذيل مرآة الزمان ٢/٢٣٦.
(١١٣) شيخ الربوة (محمد بن أبي طالب، شمس الدين، توفي سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٧م): صوفي مشارك في بعض العلوم. وُلد في دمشق ووُلّي مشيخة «الربوة» من ضواحيها وتوفي «بصفد» (فلسطين). من مؤلّفاته «نخبة الدهر في عجائب البر والبحر» (وكان واحداً من مصادر هذا البحث/المصدر ٧٩) و«السياسة في علم الفراسة».
(١١٤) شيخ الربوة: نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص ١٩٢.
(١١٥) الأب إفرام برصوم: نزهة الأذهان...، ص ٥٣ ـ ٥٦، ٧١ ـ ٧٥، ٧٧ ـ ٧٨، ١٤٤ ـ ١٤٦.
(١١٦) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٦ ـ ٥٨ ـ ٦٠، ٧٠ ـ ٧٧.
(١١٧) ابن بطوطة: الرحلة ١/١٨٢ ـ ١٨٣.
(١١٨) المصدر نفسه.
(١١٩) المصدر نفسه.
(١٢٠) اليونيني: ذيل مرآة الزمان ١/٩٢ ـ ٩٥.

* * *